



مرزوق الغانم

الغانم يتفقد «الشداية» اليوم

يقوم رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ووفد من أعضاء مجلس الأمة بتفقد الأعمال الجارية والإطلاع على سير العمل بمشروع مدينة صباح السالم الجامعية وذلك اليوم الخميس الموافق 19/9/2013 في تمام الساعة الثامنة والنصف صباحاً في موقع مدينة صباح السالم الجامعية. من جانب آخر، بعث الغانم برقيته تهنئة الى رئيس مجلس النواب في جمهورية شيلي ادموندو ألوشانس أوريندا ورئيس مجلس الشيوخ جورج بيزارو سوتو وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

رفض إعطاء الشركات أي ترخيص إلا بعد تعديل القانون عاشور: لا يجوز الترخيص للصيدلاني الكويتي أكثر من مرة لفتح صيدلية

ولا ترضى بأي تجاوز على هذه المهنة، ولابد من احترام رغبة الجمعية الصيدلانية الكويتية.

العائد المادي بشكل كبير وزيادة الرخص دون دراسة استراتيجية مسبقة لدى حاجة السوق، وقد يخسر الصيدالاة الأفراد أصحاب المشاريع الصغيرة وأصحاب الدخل المتوسط واحتكاك الشركات الكبيرة وأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة لتراخيص الصيدلية.

وأضاف عاشور ان لا تبديل لقانون الصيدالاة لفتح الشركات، بل لتعديل لبيان المقصود بالشركة يعني المستشفى الخاصة وهذه المادة بالذات لكي تعود الامور الى 2 من القانون، ولا يجوز لها إصدار ترخيص وكان المقصود بالمادة المستشفيات الخاصة، ولكن بالخطأ تم ذكر اسم الشركة، وهذا أمر قد يفتح المجال للشركات باستغلال هذا الخطأ تخففة بالقانون ويتم المطالبة بالترخيص.

وقال عاشور: أما منح الصيدلاني الواحد أكثر من ترخيص يأتي بالسلبية على مهنة الصيدلة، ويساهم في تشعب السوق وهبوط

قال النائب صالح عاشور إن في عام 1996 صدر قانون يحمل رقم 28 بشأن تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الادوية، وبالنظر للمادة 2 من القانون الذي يخص الصيدليات ومستودعات الادوية والمكاتب العلمية من المفترض أن تعديل المادة ويتم شطب كلمة (الشركة) واستبدالها بكلمة (المستشفى الخاص) وألا يتم إعطاء الصيدلاني أكثر من رخصة، وذلك لأن الشركات غير معنية بالمادة 2 من القانون، ولا يجوز لها إصدار ترخيص وكان المقصود بالمادة المستشفيات الخاصة، ولكن بالخطأ تم ذكر اسم الشركة، وهذا أمر قد يفتح المجال للشركات باستغلال هذا الخطأ تخففة بالقانون ويتم المطالبة بالترخيص.

وقال عاشور: أما منح الصيدلاني الواحد أكثر من ترخيص يأتي بالسلبية على مهنة الصيدلة، ويساهم في تشعب السوق وهبوط



صالح عاشور

طالب الشمالي بكشف حقائق ترسية «محطة الزور» العدساني: سأستجوب المبارك إذا لم تكن القضية الإسكانية على رأس برنامج عمل الحكومة

التي رسيت عليها المناقصة هي شركة غير مساهمة في سوق الأوراق المالية، مشيراً الى ان السراي القانوني لجهاز المبادرات ذكر فيه أنهم طلبوا تعديلاً، ونحن نعلم ان الدولة سستكبد تكاليف مالية مهولة خلال الـ 40 سنة المقبلة بسبب تغيير عمل المحطات من النظام البخاري الحراري الى النظام الغازي ولو كنا نملك الغاز لقلنا ان هذا المشروع جوي وضروري لكن لا يوجد غاز في الكويت وهذا ما ذكرته مؤسسة البترول الكويتية بشأن ان نستخدّم النفط الثقيل بدلاً من حرقه ويستفاد منه لتشغيل مولدات الطاقة وتحلية المياه. وتانياً، ذكروا انها لأعلى سعر وقيمة السهم للشركة التي رست عليها المناقصة لم تكن مرجحة في البورصة، وثالثاً عندما ذكرنا ان هناك محطات يتم تشغيلها بالنظام الغازي، أين تلك المحطات، والذي يحدث أنه يتم تشغيلها بالديزل، فلا توجد هذه المحطات في الكويت اساساً، وساطم من وزارة الكهرباء وفقاً للكشوف كم تكلفة استخدام الديزل لتشغيل هذه المحطات، وقرار مرسوم تعديل القانون في عام 2012 عام كامل كيف ينسني لي الاثر الاجسي فكيف يفسر ان الهدف الاساسي هو حفظ حقوق المواطنين، والكلام موجه لوزير الكهرباء هل تقبل بهذه المغالطات وقلب الحقائق، وهناك ثلاث حقائق لم يذكرها بالشكل الصحيح، وهي ان المناقصة رسيت بشكل سليم، وهذا الكلام غير صحيح لان مرسوم الضرورة لتعديل قانون 2010 تم معالجة شيء سابق

أن النظام المعمول به مشروع الخيران الذي طرح بعد مشروع الزور سيعمل وفقاً لنظام التوربينات البخارية وهل وزير المالية يعمل بهذا الأمر وعليك أن توضح للشعب لماذا ترسية المشروع بهذا الشكل وهذه «العجالة»، وتسأل العدساني «نحن نرد لمصلحة من يتم المضي بالمشروع فهناك مغالطات واضحة وأخطاء تضمنها التصريح فيما يتعلق بالمناقصة ذاتها، وموضحاً ان هذه المغالطات التي وردت في تصريح جهاز المبادرات جاء فيها ان محطة الشعبة تعمل وفق النظام الغازي لذا نقول لهذا المسؤول نعم لكن طوارئ 2007 كان من أسباب فشل خطة الطوارئ في تلك الفترة والتي اديت رسمياً بان هذه المولدات تعمل بالطاقة الغازية والكارثة انه لا توجد طاقة غازية لتشغيلها وتم استيراد الديزل الذي دائماً ما يكون سعره مرتفعاً وبالتالي لم نر مولدات تم استيرادها ما وبدليل أن محطة الشعبة متوقفة وتحتاج إلى تعديلات وتجهيزات وفق هذا النظام مرة أخرى والكل يعرف مدى فشل خطة طوارئ 2007 إضافة إلى انه جاء في هذا التصريح ان النظام الغازي نظام مشروع مطور 2011 ومحطة الخيران وفق نظام التوربينات البخارية هو الأفضل فلماذا تم استحداث محطة الخيران الجديدة بالنظام البخاري الحراري واذا كان هذا النظام الأخير هو الأفضل لماذا طرح محطة الزور وفقاً لنظام الغازي وهناك الكثير من المغالطات التي وردت في تصريح المسؤولين.

استغرب العدساني موقف المسؤولين في وزارة الكهرباء والحكومة عندما يرون الكثير من المغالطات والتي اثارت تساؤلات «لمصلحة من يتم احد منهم يعقب «نحن نرد لمصلحة من يضي هذا المشروع» علماً ان القانون الذي صدر من عام 2010 كان واضحاً 5/26 من نسبة شركة خارجية وشركة مساهمة والشركة

كشف النائب رياض العدساني انه سستقدم باستجواب لرئيس مجلس الوزراء في اول جلسة لمجلس الامة في دور الانعقاد المقبل اذا لم تكن القضية الإسكانية على رأس اجندة برنامج عمل الحكومة.

وعقب العدساني في تصريح للصحافيين بمجلس الامة (امس) على المغالطات حسب وصفه والتي وردت في تصريح رئيس جهاز المبادرات حول مشروع محطة الزور الشمالية مطالبا وزير المالية بكشف الحقائق بشأن المغالطات التي ذكرها رئيس جهاز المبادرات بشأن سلامة ترسية المناقصة والمخالفات التي سادت الاجراءات.

وتابع العدساني: ولماذا لا يتم طرح المناقصة مرة أخرى وفقاً لمرسوم الضرورة الذي تم بموجبه تعديل بعض مواد قانون 2010 وأن كنا لا نرى ضرورة لإصدار هذا المرسوم لكن نرى وزير المالية ان يطرح المناقصة مرة أخرى بشكل صحيح او معالجة الخلل وليس المعالجة بان رجعي فاي قانون يقر معالجة لمناقصة بان رجعي هل يعقل هذا الاجراء والذي لن نسمح بمروره مرور الكرام، فالقانون الصادر بمرسوم ضرورة لحفظ حقوق المواطنين وهذا الكلام مردود عليه فعلى اي اساس فالقانون الذي اقر في عام 2010 من قبل مجلس الامة ومن ثم عدل بمرسوم في المجلس المبطل الثاني في عام 2012 والمناقصة رست في عام 2011 وهذا يتناقض مع ما ورد في السراي القانوني فهل يعقل ان ترسى المناقصة في عام 2011 ويمر على وقت ترسية المناقصة ذلك الوقت؟

واضاف قائلاً: على وزير المالية ان يلتفت الى قضايا التحويلات الخارجية وممارسات البنك المركزي والاستثمارات الخارجية والهيئة العامة للاستثمار والتأمينات الاجتماعية مستدركا: اذا كان الوزير غير قادر على معالجة مشروع محطة الزور وجهاز المبادرات ويسكت عن المغالطات التي وردت في تصريح المسؤولين في جهاز المبادرات وان وزارة الكهرباء ذكرت أن النظام الغازي هو النظام الأفضل والأوفر لدولة بما يخص مشروع شمال الزور والذي تم ترسية مناقصة في عام 2011 وكانها تغض النظر عن

الحويلة: الأزمة الإسكانية تهدد الأسرة الكويتية



د.محمد الحويلة

أكد النائب د.محمد الحويلة ان استمرار الأزمة الإسكانية بات يشكل تهديدا مباشرا للأسرة الكويتية، خاصة متوسطي الدخل الذين يدفعون نصف راتبهم الشهري على الإيجار فضلا عن الارتفاع الرهيب في أسعار الشقق السكنية. وأضاف الحويلة ان السكن حق مقرر للأفراد وفق الدستور ووفق قوانين الرعاية السكنية، بتوفير ذلك الحق السكني للمواطن، في حين ان الدور التنفيذي للحكومة في توفير هذا الحق غير مطبق على أرض الواقع في ظل وجود 95٪ من أراضي الدولة غير مستغلة و5٪ منها مستغل، فضلا عن توافر جميع امکانات التي يتطلبها حل الأزمة. واستطرد الحويلة قائلاً: لكن للأسف يبدو ان المتنفذين من استمرار هذه الأزمة يؤثرون على اتخاذ قرار الحل وإلا فلماذا تستمر بل تتفاقم يوما بعد آخر، مشيراً الى ان هناك محاولات لقلب الحقائق وإقحام وزارات الدولة ذات العلاقة بالقضية، ويتحججون بالدورة المستندية، والحل بسيط وهو يتمثل في تشكيل لجنة ثلاثية تحت إشراف مجلس الوزراء، تشترك فيها الجهات ذات العلاقة، اذا كان الأمر كما يقولون مجرد روتين ودورة مستندية وما شابه.

الصالح: تخصيص الأراضي وتكفل الحكومة بدفع بدل إيجار لأصحابها



خليل الصالح

أكد النائب خليل الصالح لـ «الأنباء» انه اشرف على الانتهاء من مشروع قانون سستقدم به في الايام المقبلة سيكون كفيلا لحل المشكلة الإسكانية، مشدداً من خلاله على ضرورة تخصيص الأراضي والمراسيم اللازمة لكل وحدة سكنية، وتكفل الحكومة بدفع بدل إيجار لأصحابها حتى الانتهاء من خدمات المنطقة ككل. وقال الصالح ان حل المشكلة الإسكانية من الامور التي يجب على الحكومة ان تحشد كل طاقاتها لاقتلاعها من جذورها، خصوصا في ظل ان كل المقومات المتاحة للحل متوفرة، مطالبا بتخصيص الأراضي والمراسيم اللازمة لكل وحدة سكنية وان يتم توزيعها مباشرة على المواطنين. وأكد الصالح انه يجب على الحكومة ان تكفل بالخدمات الوتقعية تغذوية المياه والكهرباء والصرف الصحي وغيره، مشدداً على ضرورة ان تقوم الحكومة بدفع بدل إيجار لأصحاب هذه المساكن ان لم يتم الانتهاء من البنية التحتية للمنطقة التي توزع للمواطنين قبل الانتهاء من الخدمات العامة لها.

• خالد الشمري

تويغان يستغرب تأجيل إنشاء أربع مستشفيات حكومية



د.حسين تويغان

استغرب النائب حسين تويغان استجابة وزير الأشغال للضغوط التي مورست ضده من قبل منتقذين وكانت نتائجها تأجيل إنشاء أربعة مستشفيات حكومية منطوية. وقال تويغان في تصريح صحافي: كان من المفترض الإسراع في إنشاء المستشفيات في ظل تدني الأوضاع الصحية وسوء الخدمات التي ساهمت إلى حد كبير في هدر المال العام، مطالبا وزير الأشغال الامتثال إلى متطلبات الشعب واحتياجاته بدلا من كسب ود المتنفذين الذين يتبارون للاستحواذ على المناقصات ولا ينظرون إلى تأخر التنمية وسوء الخدمات ولعل الوضع الصحي يحتل الصدارة في الإهمال والسوء.

العدالله: صدور مرسوم بافتتاح دور الانعقاد الثاني لمجلس الأمة 29 أكتوبر

من الفصل التشريعي الرابع عشر صباح يوم الثلاثاء 24 من ذي الحجة سنة 1434هـ الموافق 29 أكتوبر 2013»، وكان دور الانعقاد الأول عقد في السادس من اغسطس الماضي اذ تم انتخاب النائب مرزوق الغانم رئيسا لمجلس الأمة والنائب مبارك الخرينج نائبا للرئيس، كما انتخب أمين السر والمرافق إضافة إلى أعضاء اللجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة.

«كونا»: أعلن وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الصحة الشيخ محمد العبدالله امس صدور مرسوم بدعوة مجلس الأمة للانعقاد للدور العادي الثاني من الفصل التشريعي الـ 14 في 29 أكتوبر المقبل. وقال الشيخ محمد العبدالله لـ «كونا» ان المادة الأولى من هذا المرسوم نصت على ان «يدعى مجلس الأمة للانعقاد للدور العادي الثاني



الشيخ محمد العبدالله

توضع خالية من أي عوائق مادية تحت تصرف المؤسسة الشايح والنصف لتخصيص نسبة 5٪ من الأراضي الفناء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية

منذ أن صدر قانون الرعاية السكنية رقم 47 لسنة 1993 حتى صدور القانون رقم 31 لسنة 2003 الذي جعل من أغراض الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية تقديم القروض للوزارات والمؤسسات العامة القائمة على تنفيذ مشروعات الرعاية السكنية، كما نص على أن تقتطع سنويا نسبة لا تتجاوز 25٪ من الأرباح الصافية للصندوق تحول إلى المؤسسة العامة لرعاية السكنية. وكان من العوائق الأساسية لتنفيذ مشروعات الرعاية السكنية عدم توفير الأراضي اللازمة لهذه المشروعات، ذلك لأن الكثير منها مخصص إما لوزارة الدفاع أو للمؤسسات العامة للبتترول أو لجهات أخرى، وهو تخصيص لا يكون قانونا في الكثير من الحالات على أسباب جدية أو حالة الأمر الذي أدى إلى عدم الاستفادة بكثير من الأراضي المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية. لذلك، اعد الاقتراح بقانون الفرق الذي ينص على تخصيص نسبة 5٪ من مجموع الأراضي الفناء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية، وعلى ان يصدر مجلس الوزراء خلال سنة القرارات اللازمة لتحرير تلك النسبة من الأراضي من أي ارتباط أو تخصيص لأي جهة كانت، بحيث توضع مع نهاية هذه المدة تحت تصرف المؤسسة العامة للرعاية السكنية خالية من أي عوائق مادية أو ادارية، لاستغلالها في تنفيذ مشروعات الرعاية السكنية.

وتقدم النائبان فيصل الشايح وراكب النصف بالاقتراح بقانون المرفق في شأن تخصيص نسبة من الأراضي المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية. ونصت المادة الأولى: تخصيص نسبة 5٪ من الأراضي الفناء المملوكة للدولة في تاريخ العمل بهذا القانون لأغراض الرعاية السكنية ويصدر مجلس الوزراء بهذا القانون ستة من تاريخ العمل بهذا القانون القرارات التنفيذية اللازمة لتحرير تلك الأراضي من أي تخصيص لأي جهة كانت، وتوضع خالية من أي عوائق مادية أو ادارية تحت تصرف المؤسسة العامة للرعاية السكنية لاستغلالها في تنفيذ مشروعات الرعاية السكنية.

تقدم النائبان فيصل الشايح وراكب النصف بالاقتراح بقانون المرفق في شأن تخصيص نسبة من الأراضي المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية. ونصت المادة الأولى: تخصيص نسبة 5٪ من الأراضي الفناء المملوكة للدولة في تاريخ العمل بهذا القانون ستة من تاريخ العمل بهذا القانون القرارات التنفيذية اللازمة لتحرير تلك الأراضي من أي تخصيص لأي جهة كانت، وتوضع خالية من أي عوائق مادية أو ادارية تحت تصرف المؤسسة العامة للرعاية السكنية لاستغلالها في تنفيذ مشروعات الرعاية السكنية.



راكب النصف



فيصل الشايح

النصف: ما الأسس الإدارية لإنهاء خدمات القياديين في «البتترول» ممن لم يكملوا 30 عاما؟

عليه ان تم الرد واي نزاع قانوني بخصوص ذلك. يرجى افادتي بالقرارات الادارية والاسس القانونية واسباب نقل او تعيين الموظفين او المديرين بالتنعيم الاداري بتاريخ 8 سبتمبر 2013 وتزويدنا باسماء وخبرات الموظفين بمؤسسة البترول وشركاتها التابعة الذين تم نقلهم او تعيينهم بالوظائف الجديدة والوصف الوظيفي لجميع الوظائف السابقة والحالية لهم وبيان الشروط المطلوبة لكل من الوظائف.

يرجى افادتنا بقرارات مخرج الارادات والقطاعات المختلفة في مؤسسة البترول والشركات التابعة، وتزويدنا بالدراسات التي تمت والاستراتيجيات الموضوعية لاتخاذ هذه القرارات، مع بيان الفترة الزمنية الموضوعية لاتنتهاء من هذه القرارات حتى تطبيقها.

وجه النائب راكان النصف سؤالاً الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط مصطفى الشمالي حول إنهاء خدمات القياديين في مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة، مطالبا افادته بالاسس الادارية والقانونية التي استند اليها قرار مجلس ادارة مؤسسة البترول الكويتية لإنهاء خدمات القياديين بتاريخ 20 مايو 2013 ممن لم يكملوا مدة 30 سنة خدمة بالعمل وتزويدنا باسماء وخبرات جميع القياديين ونسخة من القرارات الصادرة بخصوص ذلك، وايضا الاسس والقرارات الادارية والقانونية التي تم بها تعيين القياديين الجدد وباسمائهم وخبراتهم والوظائف التي تم تعيينهم عليها ونسخ من جميع المستندات الخاصة بذلك، كما يرجى افادتنا بماي تظلم قدم للوزير بخصوص انتهاء اي من القياديين ورد المؤسسة

بحث طلبات الحكومة زيادة رأسمال ثلاثة بنوك إسلامية الشايح: «المالية» ناقشت تعديلات «المركزي» لفتح فروع للبنوك الأجنبية في الكويت

بين رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة النائب فيصل الشايح أن اللجنة ناقشت امس تعديلات كان بنك الكويت المركزي قد تقدم بها منذ فترة لفتح فروع للبنوك الأجنبية في الكويت، موضحا أنهم بحاجة الى موافقة المجلس لتعديل نص قانوني لديهم وهو امر جيد من وجهة نظرنا بان تكون لهم فروع في الكويت بشكل لا يضر بالبنوك المحلية. وأضاف الشايح: كما ناقش الاجتماع طلبات الحكومة لموافقة المجلس على زيادة رأسمال ثلاثة بنوك اسلامية تساهم بها هيئة الاستثمار باسم الكويت رغم ان بعضها يحمل موافقة سابقة للمشاركة بزيادة رأس المال بما لا يزيد عن 7٪ من حصة الكويت «لكن الهيئة رأت ان التاريخ قديم وأرادت ان تحاطب في هذا الامر ولذلك طلبوا موافقة جديدة»، واللجنة الفرعية طلبت منهم بعض البيانات لتعرض على «المالية» ومن ثم تحصل على الموافقة.

وكان الاجتماع قد تحول الى اللجنة الفرعية بسبب عدم اكتمال النصاب بحضور النائبين راكان النصف ومحمد الجبري، وحضر نائب محافظ



رياض العدساني